التطوير الجمركي وأثره على التسهيل التجاري - حالة الجزائر

Customs development and its impact on trade facilitation – case of Algeria

بورويس عبد العالي*

جامعة الجزائر3- الجزائر

aabourouis@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/15

تاريخ الإستلام: 2022/08/15

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع تطوير إدارة الجمارك والعمل الجمركي في الجزائر، باعتبار أن تنفيذ برامج الإصلاح والتحديث أداة مهمة لتجسيد أحكام وبنود الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضايا الجمركية، وتمكن إدارة الجمارك من تأدية أدوار اقتصادية جديدة، بخلاف الدور الجبائي التقليدي، بناء عليه، تهدف هذه الورقة إلى الكشف عن استراتيجية تطوير الإدارة والعمل الجمركي التي تخص جوانب متعددة كالبيئة التشريعية والقانونية، وتبسيط نظم العمل والإجراءات الجمركية، واعتماد آلية الرقابة وإدارة المخاطر، وتطوير نزاهة العنصر البشري، ونظام الجمركة الآلية للبضائع ونستخلص في الأخير النتائج العامة للتطوير الجمركي، والأثر الذي يحدثه على التسهيل التجاري، بإبراز أثر التطوير على تخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية، من خلال قياس معدل المراقبة الفعلية للبضائع، ومعدل الإفراج الجمركي إضافة إلى أثره على الإيرادات الجمركية التي تقوم بها إدارة الجمارك.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات الجمركية، التسهيل التجاري، الإفراج الجمركي، الإيرادات الجمركية، إدارة الجمارك.

تصنيفات JEL: F13، F14، O24.

Abstract:

This research paper deals with the issue of developing administration and customs work in Algeria, given that the implementation of reform and modernization programs is an important tool for embodying the provisions of international agreements on customs issues. And it enables the customs administration to play new economic roles in contrast to the traditional fiscal role. Accordingly, this paper aims to reveal the strategy of developing administration and customs work that pertain to multiple aspects such as simplifying work systems and customs procedures, and the automated customs system for goods. Finally, we arrive at the conclusion of the general results of the customs development, and the impact it has on trade facilitation, by highlighting the impact of development on reducing and simplifying customs procedures by measuring the rate of physical examination of goods, the rate of customs release, in addition to its impact on customs revenues collected by the Customs Department.

Keywords: Customs procedures; Commercial facility; Customs release; Customs revenue; Customs department.

Jel Classification Codes: F13، F14، O24.

* المؤلف المراسل.

باشرت الجزائر الإصلاحات الجمركية بالتزامن مع إصلاح وتحرير تجارتها الخارجية سعياً للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي، وكان لتنامي حجم تجارة الجزائر الخارجية بداية التسعينات -الذي تضاعف أكثر من ثلاث مرات- وتوصيات منظمة التجارة العالمية WTO الداعية لتحرير التجارة الدولية من كل القيود، ومنظمة الجمارك العالمية WCO الساعية لتحسين كفاءة وربحية إدارات الجمارك، الدور الأبرز لتبني وتنفيذ برامج إصلاح وتحديث الإدارة الجمركية، وذلك سعياً منها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتأكيداً على التزاماتها في مجال التجارة الدولية واحترام الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالقضايا الجمركية، مثل اتفاقية بروكسل، وإسطنبول، وكيوتو، وإعلان أروشا للنزاهة الجمركية.

ومن الضروري الأخذ بالمبادئ الدولية في التسهيل التجاري، وتكييف عمل الإدارة الجمركية كشرط أساسي للقيام بدورها الجديد الاقتصادي والجبائي، ويتطلب ذلك إصلاح النظم الجمركية الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات الجمركية وجعلها مكتوبة وآلية، واعتماد آلية الرقابة اللاحقة، والاهتمام بالعنصر البشري من حيث التكوين والتدريب والنزاهة إضافة إلى إيلاء الأدوات والوسائل المادية أهمية واضحة عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وتوفير البنية التحتية المناسبة لتقوية قدرة الإدارة الجمركية على العمل والتدخل، بما يسمح بتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني بالمعايير الدولية.

لقد ترجمت هذه التوجهات ببرامج إصلاح وتحديث شاملة للإدارة الجمركية والعمل الجمركي منذ وضع أول برنامج للإصلاح عام 1994، واستمرت جهود الإصلاح مع بداية الألفية الجديدة، باعتماد برنامج طموح للإصلاح والتحديث في الفترة 2007 إلى 2010، الذي ارتكز على النتائج المستخلصة من عمليات المراجعة وتشخيص الواقع، وحاز دعم المؤسسات والهيئات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، وبعد فترة امتصاص وترسيخ التغييرات الأساسية التي دامت 5 سنوات، تعمقت الإصلاحات الجمركية بوضع المخطط الاستراتيجي للجمارك للفترة الممتدة من 2016 إلى 2019.

1.1. إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى الأثر الذي يحدثه تطوير الإدارة الجمركية والعمل الجمركي على التسهيل التجاري في الجزائر؟

إجابة على هذه الإشكالية يمكن صياغة فرضيات بهذا النحو:

- يوجد تأثير مباشر لنظام المعلومات والجمركة الآلية على تطوير وفعالية العمل الجمركي والإدارة الجمركية؛
- إن التطوير الجمركي وتخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية توسع من دائرة تسهيل التبادلات التجارية، وتؤمن تحصيل المزيد من العوائد الجمركية.

2.1. المنهج المعتمد: لمعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي في عرض الأدوات الرئيسية لتطوير الإدارة والعمل الجمركي، وعلى أسلوب دراسة الحالة لتحليل العلاقة القائمة بين التطوير الجمركي والتسهيل التجاري والتحقق من صحة الفرضيات.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أن تطوير الإدارة الجمركية والعمل الجمركي أضى ذا أهمية بالغة في تسهيل التبادلات التجارية إستيراداً وتصديراً، وفي حماية الاقتصاد الوطني من تيارات الغش والتهريب الجمركي، كما تكمن الأهمية في الوقوف على الأثر الذي يحدثه التطوير الجمركي على تخفيف الإجراءات الجمركية عند الحدود، وانعكاساته على العوائد التي تحققها إدارة الجمارك.

4.1. أهداف الدراسة: إن أهداف هذه الدراسة قد حددت كما يلي:

- تسليط الضوء على عناصر التطوير الجمركي؛
 - الوقوف على برامج إصلاح وتطوير إدارة الجمارك والعمل الجمركي؛
 - التعرف على طرق تبسيط وترقية المعاملات الجمركية على الحدود، والحد من التأخيرات في مجال المعالجة الجمركية للبضائع؛
 - تحليل الأثر الذي يتركه التطوير الجمركي على التسهيل التجاري.
- وفي سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة، فإننا سنتعرض بالدراسة والتحليل إلى المحاور الرئيسية التالية:
- تشخيص الأوضاع الجمركية القائمة؛
 - استراتيجية تطوير العمل الجمركي؛
 - النتائج العامة للتطوير الجمركي؛
 - أثر تطوير العمل الجمركي على التسهيل التجاري.

2. تشخيص الأوضاع القائمة:

قبل إطلاق برنامج الإصلاح الجمركي عام 1994، أظهر التشخيص أوضاعا صعبة، ونقاط ضعف كثيرة في العمل الجمركي، إجراءات جمركية كثيرة ومتداخلة ومكلفة، كثرة الوثائق اللازمة وتعقد الإجراءات الإدارية ما أنتج أزمات تخليص طويلة ومرهقة، بل قد تتطلب إجراءات التخليص، تكرار الأعمال بدون سند منطقي، في سبيل إخضاع كل البضائع والسلع للمعاينة والفحص الفعلي.

بالإضافة إلى مشكلات تأخير استقبال وفحص البضائع، وتداخل صلاحيات الإدارات الحكومية المعنية بالتجارة الخارجية، كان لجوء الإدارة الجمركية إلى الاستخدام المفرط للمستندات الورقية يشكل عائقا إضافيا أمام المتعاملين الاقتصاديين، فأدوات ونظم العمل والقوانين والتشريعات قديمة غير ملائمة، والموارد البشرية ضعيفة التأطير والتدريب واستخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الجمركي شديد المحدودية، وقد فاقم الأوضاع أكثر انتشار الفساد الجمركي وأعمال التهريب على نطاق واسع في ظل عملية التحول الاقتصادي آنئذ باعتباره تحد كبير أمام الإدارة الجمركية.

3. إستراتيجية تطوير العمل الجمركي:

بدأ العمل على تنفيذ أول برنامج تعديل وإصلاح الجمارك منذ يناير 1994، وامتدت عمليات إصلاح وتحديث الجمارك لسنوات، ولا تزال جارية حتى الآن، حيث تمت وفق آلية إدخال كم من التغييرات الأساسية المهمة، تلمها فترة امتصاص وترسيخ التغييرات، ومن ثم مراقبة عمليات تنفيذ تلك التغييرات.

إن إستراتيجية تطوير العمل الجمركي قد ركزت على العناصر الأساسية التالية:

- تطوير البيئة التشريعية الجمركية؛
- تطوير نظم العمل وتبسيط الإجراءات الجمركية؛
- تطبيق نظام المخاطر والرقابة اللائقة؛
- تطوير النزاهة الجمركية للموارد البشرية؛
- ميكنة العمل الجمركي.

1.3. تطوير البيئة التشريعية الجمركية:

قصد إقامة بيئة تشريعية ملائمة للإصلاحات الجمركية، جرى تحديث قانون الجمارك وتعديل التعريفات الجمركية والإجراءات والتعليمات المرتبطة بالعمل الجمركي، وفق أحكام اتفاقية كيوتو المعدلة المتعلقة بتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية WCO التي توفر الإطار التشريعي المناسب لتطوير العمل الجمركي الدولي (دو وولف ووسكول، دليل تحديث الجمارك، 2006، صفحة 23).

■ قانون الجمارك: طبعا، قانون الجمارك الصادر سنة 1979 (الجريدة الرسمية، 1979، صفحة 678)، لا يستجيب للتحويلات الاقتصادية وغير قادر على التكيف مع الظروف المستجدة، ولا يمكنه مواجهة الأنشطة الضارة بالاقتصاد كالتهرب وتيارات الغش والتهرب الضريبي وغسيل الأموال، فضلا عن كثرة الإجراءات الجمركية غير المكتوبة والمتباينة وتداخل الصلاحيات وعدم تجانس الإجراءات المطبقة في التجارة الخارجية، لذلك جاء قانون 10-98 الصادر عام 1998 كأهم تعديل لقانون الجمارك 07-79.

جاء القانون 10-98 المعدل والمتمم لقانون الجمارك للتخلص من الإجراءات الجمركية غير الضرورية والمكررة والمعقدة، التي من شأنها تأخير عمليات الإفراج الجمركي وتوفير فرص للمعاملات الفاسدة، وجاء أيضا ضمانا لتحقيق الانسجام مع الالتزامات التجارية الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية، حيث أصبح قانون الجمارك منسجما مع اتفاقية كيوتو المعدلة سنة 1999 (بورويس، 2014، صفحة 259).

إن تبني قانون 10-98 يمكن من تحقيق التسهيل التجاري عبر اعتماد آليات عديدة، أهمها: (لاشين، وآخرون، 2008، صفحة 20):

- تقليص عدد المعدلات الجمركية إلى مستوى أدنى، وخفض المعدلات التعريفية إلى حدود دنيا؛
- رفع كل القيود غير الجمركية المعرّقة للتجارة الخارجية؛
- وضع الإعفاءات والاستثناءات عند الحدود الدنيا؛
- تبني نظاما فعالا لتوقيع العقوبات، وآخر لفض المنازعات الجمركية.

في الحقيقة أن القانون 10-98 المعدل والمتمم لقانون الجمارك رقم 07-79، قد استهدف إنجاز هذه الأهداف، فضلا عن تحقيق الانسجام في التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين، وتبسيط تعقيدات المنازعات الجمركية وتفعيل إجراءات المصالحة الجمركية، واستحداث تشريعات إضافية مكتملة، وإدخال تعليمات تنظيمية وإجرائية لشرح إنفاذ القانون الجمركي (المديرية العامة للجمارك، 2007، صفحة 13).

بعد عام واحد من انطلاق مخطط الجمارك الاستراتيجي للفترة 2016-2019، صدر القانون 04-17 المعدل والمتمم لقانون الجمارك رقم 07-79 (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 03)، تحقيقا لمتطلبات تطوير البيئة التشريعية وتعميقا لجهود الإصلاحات الجمركية، الهادفة إلى تحقيق تجانس أكبر مع مقتضيات والتزامات الجزائر في التجارة الدولية.

وفي هذا الإطار يسعى قانون الجمارك الجديد 04-17 إلى تعزيز الدور الاقتصادي والأمني لإدارة الجمارك، فضلا عن الدور الجبائي التقليدي، ومرافقة أفضل للمستثمرين والمصدرين وتحسين ظروف العمل لمنتسبي الجمارك (بن الطاهر، لقاء تقييمي للمدير العام للجمارك مدى تقدم تنفيذ مخطط الجمارك الاستراتيجي مع إدارات مديرية الجمارك، 2017)، كما يعمل على تحسين الخدمات الجمركية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين المرتبطة بعمليات الجمركة، مع تعزيز الرقابة

الجمركية وتكثيف عمليات رصد المخالفات الجمركية، وتحسين مناخ الأعمال وتثمين وتطوير الموارد البشرية، وزيادة التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة.

وعلى العموم فقد تضمنت أهم التعديلات الواردة على قانون الجمارك الجوانب التالية (وارث، جلسة استماع للمدير العام للجمارك أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، 2019):

- تسهيل إجراءات الجمركة؛

- تعديل جانب من الإعفاءات من الرسوم الجمركية؛

- تشديد الرقابة على جرائم الغش والتهرب وتغليظ العقوبات والغرامات على المخالفين.

جدير ذكره أنه قبل موفى عام 2019 رافعت إدارة الجمارك من أجل إجراء بعض التعديلات الجزئية في قانون الجمارك المعدل 04-17 في جوانب مختلفة، منها تشديد الرقابة أكثر على جرائم التهرب والعقوبات والغرامات المقابلة لها وإعادة تفعيل إجراءات المصالحة البعدية بين إدارة الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين، وتكتسب المصالحة البعدية بعدين أساسيين مهمين، يتمثل الأول في رفع المتحصلات الجبائية لقطاع الجمارك، والثاني يخلص إدارة الجمارك من السلع والبضائع المحجوزة في الموانئ وغيرها (وارث، جلسة استماع للمدير العام للجمارك أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، 2019).

كما تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021 تعديلات على بعض مواد قانون الجمارك تركزت حول الأطر القانونية المنظمة للمخازن المؤقتة في نظام الإستيداع الذي يجعلها بيد مؤسسات الموانئ أو المطارات أو بالشراكة مع الشركات العمومية الناشطة في الشحن والتفريغ أو التخزين أو خدمات الإمداد والنقل الدولي، بالإضافة إلى حرمان المتعاملين الاقتصاديين المخالفين للتشريع الجمركي من استخدام نظام المعلومات والاتصالات الخاص بإدارة الجمارك (مشروع قانون المالية، 2021)، وبالتالي استبعادهم من ممارسة نشاطات التصدير أو الاستيراد.

ب. التعريف الجمركية: كان الاتجاه قويا نحو زيادة المعدلات التعريفية وتعدد الضرائب والرسوم الجمركية وتباين أسعارها وهي ميزة أساسية لهيكل التعريف الجمركية قبل الانطلاق في برامج الإصلاح الجمركي، لكن مع بداية التسعينات أخذت المعدلات التعريفية بالانخفاض، وكذلك خفضت أسعارها بشكل كبير تماشيا مع سياسات التحرير التجاري ومحاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن الإصلاحات التعريفية قد حدثت في مستويين إثنين، كما يوضحه الجدول أدناه.

جدول 1: تطور هيكل التعريف الجمركية في الجزائر

السنة	الفئات الضريبية	المعدل الأقصى
1986	19 فئة ضريبية جمركية	120%
1992	6 فئات ضريبية جمركية	60%
1997	4 فئات ضريبية جمركية	45%
2002	3 فئات ضريبية جمركية	30%
2018	5 فئات ضريبية جمركية	60%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تطور التعريف الجمركية الصادرة في الجرائد الرسمية الجزائرية لسنوات: 1985، 1991، 1996 و2001 و2017.

● المستوى الأول: من ناحية الفئات الضريبية الجمركية تم تخفيضها من 19 فئة عام 1986 إلى 6 فئات عام 1992، وبعد 5 سنوات خفضت مرة أخرى إلى 4 فئات تعريفية، ووصلت إلى 3 فئات تعريفية فقط عام 2002 وهو أدنى عدد من الفئات

التعريفية، لكن في سنة 2018 جرى رفع الفئات التعريفية إلى 5، والملاحظ أن الفئات التعريفية للضريبة الجمركية لم تتغير منذ مدة طويلة، إلى أن جاء قانون المالية لسنة 2018 (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 03) ليرفع عدد الفئات التعريفية إلى 5 فئات بدل 3، سعيا من الحكومة لتشجيع الصادرات غير النفطية، وتعويضا عن شح الموارد المالية بعد الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط بداية من سنة 2016.

● **المستوى الثاني:** من ناحية المعدلات الضريبية، تم أيضا تخفيض المعدل الأقصى للتعريف الجمركية من 120% سنة 1986 إلى النصف فقط سنة 1992، بالتوازي مع تخفيض الفئات التعريفية، ليخفف في سنة 2002 إلى نصف المعدل الأقصى لسنة 1992 عند 30% فقط، غير أن هذا المعدل قفز ابتداء من سنة 2018 إلى 60%، بما يساوي ضعف المعدل الأقصى في سنة 2002 السابق.

ويظهر قانون المالية لسنة 2018 أن واردات السلع النهائية تخضع لمعدل أقصى يساوي 60% (ضعف المعدل الأقصى السابق 30%) لضرورة منح حماية ملائمة للمنتجات المحلية، وحرصا على توفير بعض الموارد المالية الإضافية لخزينة الدولة بعد التراجع التاريخي لأسعار النفط، وهذا يعني ارتفاع كبير لمعدل الحماية الفعال بمقدار الضعف. وبالمقابل تفرض معدلات أدنى على الواردات من المواد الأولية التي تحتاجها الصناعات المحلية تساوي 5%. كما تضمنت تعريفة 2018 معدلات متوسطة حددت بين 15% و30% تخضع لها المنتجات نصف المصنعة والسلع الوسيطة، طبعاً إضافة إلى إعفاء بعض المواد عند الإستيراد، أما بخصوص الرسم على القيمة المضافة فقد حدد عند معدلين إثنين هما: 9% و19%، إضافة إلى الإعفاء.

وهنا نشدد على أن جداول التعريف الجمركية مهمة جدا في تسهيل وتبسيط إجراءات الإفراج الجمركي، وتسريع حركة المبادلات التجارية الدولية، وتيسير إنفاذ الإتفاقات التجارية والاقتصادية الإقليمية منها والدولية. ومادام أن الجزائر ترتبط بعدة إتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، كإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وإتفاقات تجارية مع دول المغرب العربي، ومع بعض الدول العربية، إضافة إلى إتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن المتوقع هو السير نحو إلغاء جميع الضرائب الجمركية على الواردات من هذه الدول، أو على الأقل إجراء تخفيضات كبيرة على الضرائب الجمركية.

2.3. تطوير نظم العمل وتبسيط الإجراءات الجمركية:

أدركت إدارة الجمارك أن تطوير الجمارك وتبسيط الإجراءات الجمركية وتفعيل النظم الجمركية المستحدثة، وسيلة مهمة لانسحاب حركة التجارة الخارجية أكثر. وضمانا لتسريع خطوات جمركة بضائع المتعاملين الاقتصاديين استيرادا وتصديرا، ودرء الاستخدام السيئ للإجراءات الجمركية وانتشار الأعمال البيروقراطية والفساد.

■ **تطوير نظم العمل:** لم يكن الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك كفتا وقبل تطبيق برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010 تم تسجيل نقائص عديدة كانت ملازمة له (المديرية العامة للجمارك، 2007، صفحة 14)، تمثلت خصوصا في:

- عدم التحديد الواضح للصلاحيات ضمن الهيكل الإداري؛
- تطبيق المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات وإسناد المسؤوليات لدى المديرية المركزية؛
- غياب التنسيق والتعاون بين إدارة الجمارك والإدارات الحكومية الأخرى المشاركة في سلسلة التوريد التجارية؛
- إنعزال إدارة الجمارك عن المتعاملين الاقتصاديين وخاصة القطاع الخاص؛
- عدم الاهتمام بالقضايا المستحدثة كمرافقة الاستثمار، ومكافحة جرائم التهريب والإتجار في المخدرات والأسلحة وغسيل الأموال.

لكن مع بداية تطبيق برنامج تحديث الجمارك، تمت مراجعة الإطار التنظيمي لهيكل إدارة الجمارك ونظم العمل الجمركي لصالح الفصل بين الصلاحيات وتحديد المهام والمسؤوليات وتطبيق اللامركزية، وتعديل التنظيم الإقليمي والجهوي بما تمليه خصوصيات الأقاليم والأنشطة الجمركية.

وفي هذا الإطار بذلت جهود كبيرة لتطوير إدارة الجمارك منذ بداية التسعينات بإعادة هيكلة القطاع حتى يتكيف مع التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري آنئذ. فقسمت الإدارة المركزية إلى أربع مديريات مركزية (الجريدة الرسمية، 1990، صفحة 1417) وأخذ عدد المديريات المركزية في التزايد، ليصل إلى سبع مديريات مركزية، أعطيت مديريات القيمة والجمالية والموارد البشرية، والإمداد والمالية، والوقاية والأمن، وكذا مديرية المنازعات ومكافحة الغش أهمية أكبر، وذلك لتلبية لحاجات التطورات الاقتصادية في البلاد (الجريدة الرسمية، 1993، صفحة 41). ثم وصل عدد المديريات المركزية في 2008 إلى إحدى عشرة مديرية، بإضافة مديريات جديدة منها الأنظمة الجمركية، والرقابة اللاحقة، والإستعلام الجمركي (الجريدة الرسمية، 2008، صفحة 17). بهدف تحقيق الإصلاحات والإستجابة للتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، وأهمها تنفيذ اتفاق الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي ابتداء من 2005.

لكن في 2017 تقلص عدد المديريات المركزية إلى عشر مديريات (journal officiel, 2017, p. 09)، أعيد تنظيمها وفق متطلبات المرحلة –انخفاض تاريخي في أسعار النفط، وانتشار واسع للفساد وأعمال الغش والتهريب- لذلك استحدثت مديريات جديدة لمواجهة المظاهر المضرة بالاقتصاد الوطني، كمديرية المنازعات وتأطير المتحصلات الجمركية، ومديرية الأمن ونشاطات الفرق العملياتية، ومديرية التحقيقات الجمركية، إضافة إلى استحداث مديرية الدراسات والإستشراف، ومديرية الموارد البشرية، التي أعيد لها الإعتبار، باتجاه النهوض بالموارد البشرية وتثمين دورها في إنجاز مخطط الجمارك الإستراتيجي ورفع المتحصلات الجبائية الجمركية، إضافة إلى تنمية الصادرات غير النفطية.

أما جانب تطبيق اللامركزية، والتنظيم الإقليمي والجهوي، فقد تم مراجعته بإنشاء مديريات جمركية جهوية، هي المسؤولة المباشرة عن كل الأنشطة الجمركية بتلك الجهات. فأصبحت إدارة الجمارك تعد 15 مديرية جهوية، منها ثلاث مديريات جديدة بكل من البليدة والشلف والأغواط (journal officiel, 2017, p. 09).

■ تبسيط الإجراءات الجمركية: يقصد بالإجراءات الجمركية، الخطوات الفعلية اللازمة لإنفاذ النظام الجمركي، انطلاقاً من أول خطوة إلى آخر خطوة وهي الإفراج الجمركي، وتعمل إدارة الجمارك على تنظيم العمل الجمركي في سبيل تجسيد التسهيل التجاري، دون إغفال المحافظة على الموارد المالية للدولة، وحماية الاقتصاد الوطني.

ضمن هذا المسعى، أسست إدارة الجمارك الجزائرية مجموعة من الإجراءات الجمركية المبسطة على عدة مستويات خصوصاً مع بداية تنفيذ برنامج عصرنة الجمارك عام 2007، وأدخلت تعديلات متتابعة على قانون الجمارك 79-07. وكان التعديلات المهمة في 1998، وفي 2017، بإصدار القانون 98-10 والقانون 17-04، المعدلين والمتممين لقانون الجمارك. إن إجراءات التبسيط قد مست الجوانب التالية:

● تخفيف الإجراءات الجمركية الشكلية: حيث سمح بإنشاء مخازن ومساحات الإيداع المؤقت والموائى الجافة، لاستقبال السلع والبضائع المستوردة أو المعدة للتصدير على حد سواء، وأجيز للمتعاملين إنشاء مخازن ومساحات الإيداع المؤقت أما الموائى الجافة (تحصي دائرة الجمارك 22 ميناء جافا بين عمومي وخاص، تم غلقها جميعاً على مراحل، وفي يونيو 2020 اتخذ قرار بغلقها، وجرى استكمال الإجراءات النهائية بغلق ما تبقى من الموائى الجافة في مارس 2021، وبالمقابل تم طرح حلول جديدة تتمثل في تسليم الحاويات مباشرة إلى صاحبها، عبر نقلها مباشرة بالسكك الحديدية إلى منصات الإمداد اللوجستية المتواجدة خارج الموائى) فتنشأ من طرف سلطات الموائى أو وكلاء الشحن (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 03). كما سمح بإدخال مجموعة من التسهيلات عند جمركة البضائع أو مراقبتها، تخص طريقة تحرير التصريح الجمركي

المفصل وشروطه وأنواعه، وإيداعه وعمليات فحص ومعاينة البضائع بأسلوب الفحص الجزئي، أو الفحص لدى محلات المتعاملين الاقتصاديين، أو فحص الوثائق دون الأخذ بالمعاينة الفعلية للسلع (journal officiel, 2017, p. 03). وبناء على التعديل الذي أدخله القانون 04-17 المعدل والمتمم لقانون الجمارك 07-79، فقد أصبح بالإمكان وضع البضائع فور وصولها إلى مكاتب الجمارك في مخازن مؤقتة ريثما يتم إيداع التصريحات المفصلة الخاصة بها، وفيها أيضا توضع البضائع الموجهة للتصدير أو إعادة التصدير المصحح بها في انتظار إرسالها، وتنشأ هذه المخازن المؤقتة في الموانئ أو المطارات أو في حدود الإقليم الجمركي وفق شروط محددة، تحت مسؤولية المستغل (journal officiel, 2017, p. 03). أما بخصوص التصريحات الجمركية المفصلة فتقدم من طرف مالكي البضائع أو الوكلاء لدى الجمارك، أو حتى الناقل المرخص بنقل البضائع (journal officiel, 2017, p. 03).

وقد اشتملت التسهيلات بهذا الخصوص على:

- قبول التصريح الجمركي المسبق لبعض السلع والبضائع ذات خصائص معينة، وفي انتظار وصولها إلى الإقليم الجمركي يمكن للمالكها إكمال التصريح أو تعديله ضمن آجال محددة؛
 - إمكانية إيداع تصاريح جمركية غير مكتملة (تصريح جمركي مؤقت)، على أن يتم استكمال المعلومات والوثائق المطلوبة لاحقا ضمن آجال محددة؛
 - تعويض التصريح المفصل بتصريح شفوي أو مبسط ضمن شروط محددة قانونا؛
 - إلغاء التصريح بالنسبة للبضائع المستوردة أو المصدرة تحت شروط مثبتة؛
 - إمكانية اكتتاب التصريحات الجمركية وتوقيعها إلكترونيا (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 03). وهذه الإجراءات من شأنها تسهيل جمركة البضائع، وتوفير الوقت للمتعاملين الاقتصاديين لأجل خفض التكاليف وتدنية الوقت المستغرق في جمركة البضائع، فضلا عن رفع الضغط على الموانئ والمطارات، والمعابر البرية.
 - تخفيف الإجراءات التنظيمية: لقد مس التخفيف إدخال المرونة والبساطة في شروط تطبيق قانون التعريف الجمركية على السلع والبضائع، وتطبيق تعريف جمركية بعشرة أرقام بدل ثمانية السابقة (دخلت التعريف الجمركية المكونة من 10 أرقام حيز التنفيذ ابتداء من الأحد 2016/09/18، يأتي هذا ضمن إجراءات مخطط الجمارك الإستراتيجي للفترة (2016-2019)، وهذا يسهل أكثر التعريف بالمنتج وتحديد نوعه وطبيعته ومصدره، ومن ثم التطبيق الدقيق للتعريف الجمركية المناسبة له وتحصيل الإيرادات الجمركية المستحقة (Direction Generale Des Douanes, 2016, p. 14)، دون أن يترك للمتلاعبين مجالاً لإدراج المنتجات تحت بنود تعريفية غير موافقة، ويرفع الضغوط عن وكلاء العبور ويزيل عنهم تعقيدات إنجاز التعريف المناسبة للبضائع (ملياني ب، 2016)، كما مس التعديل طرق تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة على المتعاملين الاقتصاديين، ورفع البضائع أو إيداعها في نظام اقتصادي محدد قانونا.
- وقد قدمت إدارة الجمارك جملة من التسهيلات المتعلقة بالنظم الجمركية الاقتصادية يمكن حصرها في النشاطات التالية:
- النشاط التجاري: الذي يخص نظام المستودعات الجمركية الخاصة والعمومية، ونظام الإدخال المؤقت بصنفيه (حسب درجة توقيف دفع الضرائب والرسوم الجمركية)، ونظام التصدير المؤقت.

التالية:

- النشاط التجاري: الذي يخص نظام المستودعات الجمركية الخاصة والعمومية، ونظام الإدخال المؤقت بصنفيه (حسب درجة توقيف دفع الضرائب والرسوم الجمركية)، ونظام التصدير المؤقت.

- نشاط النقل: يتعلق بنظام العبور المحلي الذي أدخل إجراءات جديدة ومبسطة لنقل البضائع بين المكاتب الجمركية وتوجيهها نحو مساحات الإيداع المؤقت، أو المستودعات الجمركية، وقريبا نحو منصات لوجستية خارج الموانئ (جلول، 2020).

كما يتعلق بنظام العبور الدولي الذي ينقل البضائع الأجنبية تحت وضع العبور الجمركي مع الإلتزام بأحكام التشريع الجمركي الأساسية، أخذا في الاعتبار تسهيل التبادل التجاري الدولي، كما تحددها المعاهدات الدولية الخاصة بالعبور الدولي واتفاقية النقل البري الدولي. بالإضافة إلى اعتماد إجراءات مبسطة فيما يتعلق بنظام الحاويات الذي يستفيد من نظام الإدخال المؤقت مباشرة، تنفيذاً لأحكام الإتفاقية الجمركية الخاصة بالحاويات لسنة 1972 المسماة اتفاقية جنيف، التي وقع عليها مجلس التعاون الجمركي CCC في 1972/12/02 والجزائر في 1978/01/21، وكذلك أحكام اتفاقية إسطنبول 1990 الخاصة بالإدخال المؤقت التي صادقت الجزائر على جميع الإتفاقيات المتعلقة بنظام الإدخال المؤقت في تواريخ متفرقة بداية من عام 1969.

- النشاط الصناعي: والمتعلق بنظام المستودع الصناعي، الذي يسمح بوضع البضائع في هذا النظام لمدة معينة، قصد تأهيلها لتكون جاهزة للتصدير، حيث تعفى من دفع الحقوق والرسوم الجمركية طيلة بقائها في هذا النظام.

كما يتعلق بنظام المصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية، الذي من شأنه تحفيز المؤسسات المتخصصة في استخراج وإنتاج المنتجات النفطية المختلفة، خاصة وأنها تسهم في توفير موارد مالية كبيرة لخزينة الدولة، وهناك أيضا نظام التموين بالإعفاء، الذي يهدف إلى تشجيع تصدير منتجات بمنح تسهيلات عند استيرادها، بشرط أن تدخل في إنتاج منتجات صدرت من قبل بشكل نهائي، ويتعلق النشاط الصناعي بنظام جمركي اقتصادي آخر هو تحسين عملية التصنيع الذي يخص عملية الاستيراد لأجل تحسين الصنع، أو عملية التصدير لأجل تحسين صنع المنتجات وترقية العمل الاحترافي في الجزائر، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى، للاندماج في مسار التصنيع (Direction Generale Des Douanes, 2016, p. 10).

إن تخفيف الإجراءات التنظيمية عبر هذه الأنظمة الجمركية هدفها تشجيع إنتاج المنتجات الوطنية المعدة للتصدير نحو الخارج، وزيادة جودتها ضمانا لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ومنه ترقية الصادرات من غير المحروقات.

● تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: بذلت إدارة الجمارك جهودا للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإدخال الطرق التكنولوجية سواء فيما يرتبط بعمليات جمركة البضائع، أو تقديم الخدمات الجمركية وتتنظر من ذلك تسهيل الخطوات الفعلية لجمركة البضائع، والاستفادة منها في تطوير الخدمات الجمركية، بما يكفل تخفيض فترة مكوث البضائع في الإقليم الجمركي، ما يعني تحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد.

بالرغم من تلك الجهود لا تزال أمام إدارة الجمارك الجزائرية، الكثير من المهام التي عليها القيام بها لأجل إنجاح وتطوير الإجراءات الجمركية ونظم العمل، ومن أهمها (Direction Generale Des Douanes, 2016, p. 6):

- تعميم الأنظمة الجمركية الاقتصادية؛

- توحيد القانون الأساسي للمتعامل الاقتصادي المعتمد، وتوسيعه إلى قطاعات وأنشطة أخرى؛

- استعمال الشباك الجمركي الموحد في الموانئ؛

- إنشاء وترميم البنى القاعدية الجمركية، وتجهيز الإدارة الجمركية بالتجهيزات الحديثة؛

- خفض تكاليف الاستيراد والتصدير بتعميق الإصلاحات لخفض كلفة معالجة البضائع عبر الموانئ؛

- ترشيح الإجراءات الإدارية باللجوء إلى استخدام الشباك الجمركي الموحد؛

- وضع مؤشرات الأداء للالتحاق بالتميز الجمركي؛

- جعل تسيير المصاريف الطارئة والضرورية أكثر مرونة بزيادة مستوى استقلالية السلطات التقريرية للمدير العام للجمارك؛

- تطبيق اللامركزية بخصوص إجراءات الإنفاق الموجبة لسد حاجيات الهياكل الجهوية؛

- تأسيس مختبرات خاصة بالجمارك لإجراء التحاليل للبضائع المستوردة وتصنيفها.

3.3. تطبيق نظام إدارة المخاطر والرقابة اللاحقة:

ضمن مساعي إدارة الجمارك الجزائرية لتحقيق التوازن بين ضبط ورقابة التجارة الخارجية من جهة، وتسهيل التجارة المشروعة من جهة أخرى، تخلت عن الممارسات التقليدية القاضية بالمعاينة الفعلية، وانتقلت إلى تبني مبادئ إدارة المخاطر بدرجات متفاوتة من التعقيد والنجاح، الذي يقوم على تعزيز معايير نظام الانتقائية للعمليات التجارية التي تشكل خطراً كبيراً من تلك التي لا تمثل خطراً على الإيرادات الجمركية وخزينة الدولة، لذلك بات من الضروري ترشيد أعمال الرقابة والمعاينة الفعلية (الفحص المادي)، والاستعانة بالأدوات العلمية لتحصيل المعلومات بشكل مسبق، ثم فرز وتحليل المعاملات التي تنطوي على خطورة عالية، من تلك التي لا تمثل خطراً على الحقوق الجمركية وإيرادات الدولة، وهذه الأعمال من اختصاص المديرية للاستعلام وإدارة المخاطر، بالمديرية العامة للجمارك.

ويقتضي الانتقال من أسلوب المعاينة الفعلية للبضائع في الإقليم الجمركي إلى أسلوب إدارة المخاطر القيام بالأعمال

التالية:

- جمع المعلومات واستغلال المعطيات المتوفرة لتحديد مستويات الأخطار المرتبطة بكل تصريح جمركي، ومستويات الرقابة المطلوبة التي تخضع لها البضائع المصحح بها؛

- تغذية نظام إدارة المخاطر بالمعلومات الضرورية والحديثة بفضل مصادر الاستعلامات المتعددة لدى إدارة الجمارك منها المحلية والأجنبية، للتركيز على المتعاملين الاقتصاديين غير الملتزمين بالتعليمات والإجراءات الجمركية؛

- تمديد وتوسيع مصادر المعلومات والاستعلام الجمركي، وتبادل المعلومات مع الإدارات التابعة لوزارة المالية، وكذا الهيئات الحكومية الأخرى المتدخلة في التجارة الخارجية؛

- تضمين قاعدة البيانات بملفات المحتالين على الجمارك والمزورين والجناة، ورفع كفاءة المعلومات المتبادلة بين المكتب الوطني للاستعلام والمكاتب الجهوية (Direction Generale Des Douanes, 2016, p. 13)؛

- وجوب توسيع الرقابة الجمركية المستهدفة من حيث التنظيم والترشيد، حتى تتكافأ مع أنماط الاحتيال المبتكرة، وتراعي معايير المخاطر الجهوية، باعتبار أن مخاطر الاحتيال دائماً قائمة.

إن الأساس القانوني للعمل بنظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة اللاحقة قد حددته المادتان 92 و 92 مكرر 1 من قانون الجمارك (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 03)، لذلك فاللجوء إلى الرقابة اللاحقة إجراء جمركي يمكن من نقل قدر مهم من الأعمال الإدارية الجمركية من المرحلة السابقة عن الإخراج الجمركي إلى مرحلة ما بعد الإخراج، كما يعد أحد مداخل تسريع التبادل التجاري، وتدنية وقت المكوث في الحرم الجمركي، وهو من الأشكال التي ترفع في وجه المعاملات التجارية غير المشروعة التي تلحق ضرراً بالاقتصاد الوطني.

ولإنجاح التنفيذ العملي لنظام الرقابة اللاحقة بعد الإفراج الجمركي، يبدو أن الضوابط التالية ستساعد في

ذلك (بورويس، 2014، صفحة 279):

- تأهيل الأفراد العاملين المكلفين بأعمال الرقابة اللاحقة، في الجانب التقني كقضايا منشأ السلع والقيمة والتصنيفات التعريفية، وفي الجانب المحاسبي وتطبيقات المحاسبة، وبذلك يكتسبون الخبرة اللازمة للقيام بأعمال الرقابة.
 - وضع آليات مضبوطة وواضحة لإنفاذ نظام الانتقائية، واختيار المتعاملين المستفيدين من الإفراج الجمركي المبني على التصاريح الجمركية.
 - الإعلام الواسع للعاملين في هذا المجال، بتوسيع طبع وتوزيع المطبوعات والمستندات الجمركية الشاملة لعناصر ومهام الرقابة اللاحقة لجميع التفاصيل.
 - إن اعتماد إدارة الجمارك على إدارة المخاطر والرقابة اللاحقة كأساس للممارسات الجمركية الحديثة لازالت تعترضه الكثير من الصعوبات، لعل أهمها:
 - العمل على إدخال نتائج الرقابة الجمركية في نظام المعلوماتية، للتأكد من مدى صلاحية المعايير المستخدمة وملاءمتها ومعرفة ما إذا كانت المخاطر المستهدفة موجودة فعلا، وذلك لأجل مراجعة وصقل المعايير المعتمدة لاحقا؛
 - تسجيل معدل ضعيف من البضائع المقبولة في المسرب الأخضر، يساوي 5% من إجمالي التصاريح المقدمة، وباقي التصاريح (95%) يجري إخضاعها للرقابة الوثائقية، أو الرقابة الوثائقية والفعلية جزئيا أو كليا؛
 - شح أو حتى ندرة المعلومات المغذية لنظام إدارة المخاطر، وكذلك ضعف المعايير المعتمدة في ذلك، حتى أنها لا تمكن من استهداف المخاطر الحقيقية بشكل دقيق؛
 - زيادة مستوى التعاون الإداري الدولي المتبادل وتنوعه، وإبرام الإتفاقيات مع الهيئات الدولية ذات مصداقية في تبادل المعلومات، لتعزيز مركزية المخاطر والإحاطة أكثر بموضوع الرقابة الجمركية.
- 4.3. تطوير النزاهة الجمركية للموارد البشرية:**
- تتأثر كفاءة وفعالية الجمارك وقدرتها على تجسيد أهداف التطوير بالعنصر البشري لما لهذا العنصر من أهمية كبرى مقارنة بباقي العناصر، فكل عناصر التطوير الجمركي تتطلب أن يكون المورد البشري على قدر كبير من المؤهلات العلمية والفنية والأخلاقية، حتى يتسنى تنفيذ برامج التطوير الجمركي بالطريقة الصحيحة.
- وإذا ما نظرنا إلى العنصر البشري في إدارة الجمارك الجزائرية، قبل بداية تنفيذ برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010، نجد أنه كان يعاني من أوضاع مقلقة في جميع الجوانب:
- قلة عدد العاملين في الإدارة الجمركية، لا سيما الموظفين في مجال الرقابة والتدقيق، وتشغيل وصيانة الأنظمة التكنولوجية؛
 - الإبتعاد عن القواعد السليمة في التوظيف والتدريب والتكوين، وتشجيع النزاهة الجمركية. وغياب العدالة في تقدير الرواتب والأجور، وخلوها من العوامل المحفزة على تحقيق الكفاءة في الأعمال؛
 - عدم اشتغال معايير التوظيف والتعيين والترقية وتقدير الأداء على العوامل المرتبطة بالنزاهة لترسيخ أخلاقيات الوظيفة الجمركية؛
 - عرقلة النصوص التنفيذية لطريقة تحديد المرشح المناسب للترقية إلى مناصب أعلى، فتقدير الأداء مقيد بسياسات الترقية الجامدة؛

- يمكنة جزئية لإدارة الموارد البشرية، غير قادرة على معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الكفاءات الجمركية، وضبط وتطوير المسارات الوظيفية للعاملين؛
 - تقييم الأجور والرواتب لا يخضع لإستراتيجية شاملة وواضحة، كما أن الحوافز والعلاوات غير عادلة لغياب قواعد واضحة لتقييم الأداء، إضافة إلى غياب آليات توقيع العقاب والمتابعة وردع السلوكيات غير السوية (Dewulf, Luc, 2005)؛
 - اعتماد معايير غير موضوعية عند اختيار الموظفين لتقلد المناصب، وتقدير مؤهلاتهم، فضلا عن غياب برامج التدريب والتكوين المناسبة لتطوير قدراتهم العلمية والفنية؛
 - غياب سياسة تدريب وتكوين جمركي شاملة وواضحة، وعجز إدارة الجمارك عن ضبط برنامج سنوي للتكوين المستمر؛
 - فقدان التنسيق وتداخل الإختصاصات والبرامج فيما بين المؤسسات المكلفة بالتدريب والتكوين الجمركي، فضلا عن افتقادها لروح التعاون والإتصال بالمؤسسات العمومية أو الخاصة لأجل تنظيم دورات للتدريب والتكوين؛
 - حاجة مدارس التدريب والتكوين الجمركي إلى مدرّبين محترفين ما أدى إلى نقص حاد في التأهيل الوظيفي لمنسوبي الجمارك، وقلة اهتمامهم بالتكوين المستمر؛
 - عجز بالغ في تجديد المعلومات والتدريب المستمر، خصوصا في مجالات ذات أهمية كبيرة في العمل الجمركي مثل التخليص الجمركي، وإدارة المخاطر والرقابة اللاحقة، وتسيير نشاطات الفرق الجمركية؛
 - عدم انسجام ما بين احتياجات الإدارة الجمركية ومحتوى برامج التدريب والتكوين الجمركي، بل حصل بعض الطلبة على رتب أعلى دون منحهم التأهيل الوظيفي اللازم، كما حصل مع دفعة من الطلبة إلى فرنسا لإجراء تكوين طويل المدى يمكن من الحصول على رتبة "مفتش طالب"، وهذه الرتبة تمنح في ذلك البلد للمتريصين الذين لم يجروا أي تكوين سابق، في حين كانت هذه الدفعة برتب جمركية أعلى في مستوى "مفتش رئيسي" و"مفتش عميد"، إضافة إلى ما يتمتعون به من خبرة طويلة وأقدمية؛
 - نقص فادح في الإعلام والتوثيق، تطبيق اللوائح والقوانين وفق معيار موحد وشفاف في كامل الإقليم الجمركي، مما راكم عجز إدارة الجمارك عن التحكم في التشريعات الجمركية وتوحيد تطبيقها؛
 - غياب برامج وعمليات الرقابة الداخلية، وخصوصا لدى المكاتب الخارجية غير المتمركزة، حيث تجهل إدارة الجمارك مواقع العمل والوظائف الجمركية عالية الخطورة، وبذلك تعجز عن تعديل الإجراءات الهادفة إلى التقليل من استخدام الموظفين سلطاتهم الإنتسابية؛
 - هياكل قاعدية جمركية ووسائل مادية قديمة ومتهالكة وغير كافية؛
 - عجز شديد في تجهيز المراكز الحدودية والموانئ والمطارات بالتجهيزات الحديثة، إضافة إلى كثرة الأعطال والأعطاب والتآكل وغياب كلي لبرامج الصيانة والمتابعة؛
 - ضعف الموازنات المالية، وغياب آليات الكفاءة والفعالية والأطر الحديثة في تشغيل المتاح منها.
- وأمام هذه الأوضاع الحرجة لإدارة الموارد البشرية، واستنادا إلى الأهمية البالغة للعنصر البشري في تطوير الجمارك ومن أجل تحسين إدارة الموارد البشرية، فقد بوشر تنفيذ برنامج للتحديث منذ 2007. نتج عنه بعض التحسن، كزيادة معدل التأطير الذي انتقل من 3,5% إلى 12% (المديرية العامة للجمارك، 2007، صفحة 37)، وتحسن المستوى التعليمي

لمستخدمي الإدارة الجمركية، وتنفيذ العديد من برامج التدريب والتكوين الجمركي، وتدعيم إدارة الجمارك بإطارات ذات مؤهلات وشهادات جامعية عليا، بعد أن كان المستوى التعليمي للغالبية الساحقة من الموظفين 80%، هم دون المستوى الجامعي، وبخصوص التدريب والتكوين الجمركي، جرى إنشاء مدارس للتكوين، مهمتها الأساسية تأهيل الكوادر البشرية في العديد من التخصصات المهمة والمستحدثة في الجمارك، وحرصت إدارة الجمارك على التخلي عن أنماط التسيير الإداري الساكن، والتأسيس للتكوين المستمر لكافة الموظفين.

وعموما فقد ارتكز برنامج تحسين إدارة الموارد البشرية على العديد من النقاط أهمها:

- بدء تطبيق اللامركزية في إدارة الموارد البشرية، ومراجعة الوظائف والكفاءات الجمركية وتحسينها؛
 - التوجه نحو اعتماد الشفافية في إدارة الموارد البشرية، وخصوصا توسيع معايير انتقاء الموظفين عند التعيين والترقية لمناصب أعلى، لتشمل معيار النزاهة؛
 - وضع سياسة جديدة في تقييم الإطارات والمستخدمين، تقوم على تقدير الأداء وليس الأقدمية؛
 - التدوير الجغرافي لمناصب المسؤولية خاصة لدى موظفي المكاتب الخارجية، لتقليل سلطتهم الإنتسابية، وتشجيع الشفافية الجمركية؛
 - إيلاء أهمية كبرى لأعمال جمركية ذات حساسية كبيرة، يتعلق الأمر بالرقابة الداخلية، والجباية الجمركية، والمحاسبة والمنازعات، والفحص المادي للبضائع؛
 - إعطاء قضايا الهياكل القاعدية والوسائل المادية أهمية أكبر، بالتجهيز والمتابعة والصيانة ورفع الإعتمادات المالية المخصصة لإدارة الجمارك، والمتابعة الدورية للنفقات وتوزيعها.
- وبالرغم من مرور وقت طويل على إطلاق برامج تنمية العنصر البشري، وتطوير النزاهة الجمركية، فإن التطوير للأحسن خصوصا في مجالات الرواتب والأجور، وسد الفجوة العميقة بين التأهيل الوظيفي وضرورات الأداء الجيد للعاملين وتوفير نظام متابعة ومراقبة شامل وفعال، يبقى من المتطلبات الأساسية لتجسيد برنامج تطوير العمل الجمركي عند مستويات أعلى.

لذلك فقد بدأت إدارة الجمارك في عام 2016 تنفيذ برنامج تحديث لمواردها البشرية، ضمن تنفيذ مخطط الجمارك الإستراتيجي 2016-2019. الذي أخذ بمبدأ التغيير إلى الأفضل، لأجل إدارة استراتيجية للموارد البشرية.

وقد تضمن برنامج التحديث تحقيق العناصر الموالية:

- التوسع في تطبيق اللامركزية في إدارة الموارد البشرية، ومواصلة تفكيك المركزية بخصوص الأعمال الإدارية، والموارد البشرية وإدارة الوسائل، لذلك تم توزيع بعض الأعمال الجمركية والإدارية على المديرات الجهوية الخمسة عشر، مع بداية تطبيق برنامج الجمارك الإستراتيجي؛
- الإسراع في ميكنة الأعمال الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية، مما يساعد على إدارة أفضل للتوظيف، وضبط المسار الوظيفي للعاملين والأجور، والأداء الوظيفي، والأخلاق الوظيفية وتطوير النزاهة الجمركية، وغيرها؛
- التأسيس لإدارة توقعية فيما يتعلق باحتياجات التوظيف، والتأهيل، والتدريب والتكوين الجمركي؛
- تدعيم مناصب الشغل على مستوى المديرات الجهوية وخاصة التي تسجل نقصا في تعداد العاملين (خالدي ن، 2020) والعمل على تبادل المعلومات الرقابية الوظيفية بين الإدارة العامة والمديرات الجهوية.

- ربط العلاوات والإضافات المدفوعة للموظفين بعقد الأداء، من خلال مجموعة من مؤشرات الأداء الموثوقة والقابلة للقياس والمراجعة والتحسين. التي تدمج في ملفات الموظفين ومخطط عمل الجمارك؛
 - تسخير مجهودات كبيرة ووسائل مالية مهمة للتكوين والتدريب الجمركي، الذي مكن من تعزيز قدرات جل العاملين في قطاع الجمارك، وتحسين الخدمات المقدمة؛
 - تركيز برامج التكوين والتدريب الجمركي على النشاطات والتقنيات الجمركية الرئيسية، وتطوير مجالات التكوين والتدريب المختلفة؛
 - تبني مجموعة من المواقف الإيجابية لتطوير النزاهة الجمركية للعاملين، من خلال تطوير التدريب والتكوين، وتكثيف ميكنة الإجراءات الجمركية، وتعزيز منظومة الرقابة الداخلية.
 - تفضيل المقاربة الوقائية على المقاربة القمعية، كون الأخيرة غير ضامنة للوصول إلى الأهداف المتوقعة في مكافحة الفساد الجمركي.
 - الاستئناس بدليل منظمة الجمارك العالمية بشأن تطوير النزاهة الجمركية، والممارسات الجيدة.
 - ضرورة الربط بين الإحتياجات المالية لعمل الجمارك المعبر عنها والوفورات المالية الممنوحة، فكفاءة العمل الجمركي تعتمد بشدة على الإمكانيات والوسائل، وعلى وجه أخص على كفاءة إجراءات تحصيلها من قبل إدارة الجمارك، وسرعة تقديمها للدوائر الجمركية، فإذا تباطأت إجراءات المشتريات والإنفاق تباطأت أعمال التنفيذ السليم للأعمال الجمركية.
 - زيادة مستوى استقلالية سلطة اتخاذ القرار، وتطبيق اللامركزية في إجراءات الإنفاق الموجه لسد حاجيات الهياكل الجمركية الجهوية.
- 5.3. ميكنة العمل الجمركي:

بدأت الجمارك الجزائرية ميكنة العمل الجمركي أواخر عام 1995، بإدخال الطرق التكنولوجية في عمليات جمركة البضائع وعرض الخدمات الجمركية، وذلك في سبيل تسهيل وضبط إجراءات جمركة البضائع، وتخفيض المعدل الفعلي الإفراج الجمركي، وتسهيل التجارة الدولية، مثلما دعت منظمة الجمارك العالمية WCO الدول الأعضاء إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وفق الفصل السابع من الملحق العام لاتفاقية كيوتو المعدلة.

وضعت إدارة الجمارك النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية، بعد سنتين من إنشاء المركز الوطني للمعلوماتية والإحصاءات CNIS عام 1993 (journal officiel, 1993, p. 36) وجاء هذا النظام بديلا لنظام قديم ذي قدرات شديدة المحدودية، أنشئ في الثمانينات، ليغطي الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية، ويعالج عدة ميادين، خصوصا إجراءات الجمركة والجباية، والمنازعات، وتوفير إحصاءات عن التجارة الخارجية للجزائر.

أ. نظام سيغاد (SIGAD): جاء نظام سيغاد (Système d'Information et de Gestion Automatisée des Données : SIGAD) النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية، ليلبي شروط وقواعد الشفافية في التعاملات الجمركية، ويتلاءم مع القوانين والنظم والإجراءات القائمة، ويوحد الإجراءات العملية في تطبيق القوانين والتشريعات على مستوى المراكز الجمركية الموصولة بنظام سيغاد.

إن أهم مميزات نظام سيغاد في مرحلته الأولى عند إنشائه (بورويس، 2014، صفحة 301):

- تخفيض استخدام المستندات الورقية في العمل الجمركي؛
- الاقتصاد في تكاليف كتابة ونقل وتخزين المستندات الجمركية؛

- خفض مجال التعامل المباشر مع موظفي الجمارك، للحد من التعرض للفساد؛
 - تعظيم مستوى تحمل المسؤولية وتحسين نوعية الرقابة، ومحاربة الفساد؛
 - معرفة تدفقات البضائع عند الإستيراد والتصدير من الناحية القانونية والمادية وتحسين إدارتها عبر الحدود.
- يعتمد نظام سيغاد على SIGAD تكنولوجيا متقدمة في جمع ومعالجة المعلومات الجمركية، ويستخدم في ذلك نظام تشغيل (Unix)، الذي يوفر إمكانية التعامل والإتصال مع الأجهزة الشخصية. ونظام إدارة قواعد البيانات العلائقية (Relation Data Base Management System:RDBMS)، المعروف اختصارا لدى الجمارك بـ(SGBD). هذا النظام يربط المواقع الجمركية الـ 52 المميكنة، التي تجمع المعلومات والتصاريح الجمركية، بالموقع الرئيسي بمدينة الجزائر المعروف بالكنيس (CNIS) (Dircetion Generale des douanes, 2007, p. 8)، الذي يدعى اليوم (journal officiel, 2017, p. 09) بالكنيس (Centre National des Transmissions et des Systèmes d'Informations des Douanes) (CNTSID) أما المواقع الأخرى غير المربوطة بنظام سيغاد فتسجل معلوماتها يدويا.
- ومن خلال برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية الممتد من 2007 إلى 2010، فإن النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية كان SIGAD يهدف إلى تحقيق (Dircetion Generale des douanes, 2007, p. 3):
- تسريع المبادلات التجارية عبر تبسيط الإجراءات الجمركية؛
 - القيام بالأعمال في ظل الشفافية والوضوح؛
 - التطبيق الملائم والموحد للقوانين والتشريعات؛
 - التحكم في التدفقات التجارية بين الجزائر وشركائها؛
 - توفير المعلومات الصحيحة المساعدة على اتخاذ القرار؛
 - تسريع إجراءات الجمركة، واختصار الوقت اللازم للتخليص والإفراج الجمركي؛
 - زيادة كفاءة الجمارك في تحصيل الإيرادات الجمركية.
- وبغية تجسيد هذه الأهداف، قام نظام سيغاد بتSIGAD تطوير أنظمة آلية -كمرحلة أولى- للتعامل مع:
- التعريف الجمركية الشاملة المتضمنة جداول النظام المنسق لوصف وترميز البضائع المعروف بـ (HS).
 - الجباية الجمركية المتضمنة لمختلف أصناف الضرائب والرسوم الجمركية.
 - نظم الضبط وما يتصل بالبضائع تصديرا واستيرادا.
- كما طور نظم جمركة البضائع من أول خطوة في الجمركة إلى آخر خطوة، سواء عند التصدير أو عند الإستيراد ونظام المنازعات الذي يتكفل بملفات الدعاوى القضائية المتصلة بأنشطة الإستيراد والتصدير. ونظام الإحصاءات المكلف بجمع وترتيب وتحليل وشرح وتصنيف المعلومات الإحصائية المتحصل عليها عبر نظام الإدارة الجمركية المحوسب.
- مراحل تشغيل نظام سيغاد SIGAD: تتطلب عمليات جمركة البضائع بواسطة نظام سيغاد - الذي أنشئ لترشيد الرقابة الجمركية وجعلها أكثر فاعلية اعتمادا على آلية إدارة المخاطر- المرور بمراحل أربعة هي:
- مرحلة إدخال البيانات: يتم إدخال البيانات والمعلومات الجمركية إلى نظام سيغاد بأسلوب الإدخال المباشر من التاجر (Direct Trader Input) (DTI)، فقد أعطى المتعاملون الاقتصاديون أو من ينوب عنهم، صلاحية إدخال المعلومات الجمركية وتسجيل التصاريح الجمركية الخاصة بهم إلكترونيا، وفقا للمقرر رقم 12 المؤرخ في 03/02/1999، الذي يحدد شكل التصريح المفصل والبيانات المتضمنة فيه والوثائق المرفقة معه، باستخدام حواسيبهم الشخصية أو أجهزة الحواسيب

الموجودة لدى الكاتب الجمركية، إذ تمكن هذه الآلية من توفير حلول واسعة للكثير من المشكلات والتعقيدات الإدارية التي كان يواجهها مجتمع التجار عند تقديم المعلومات وتسجيل التصاريح بالطريقة التقليدية.

● **مرحلة تقديم البيانات:** تسلم البيانات والمعلومات الجمركية وكافة الوثائق والمستندات المرفقة لمكتب الجمارك، قبل التحقق منه وتسجيله، وتحديد مبلغ الضرائب والرسوم الجمركية متوجبة الدفع، ثم يجري تحديد المسرب الملائم بتفعيل آلية الإنتقائية في نظام إدارة المخاطر، إما المسرب الأخضر أو الأصفر أو الأحمر.

المسرب الأخضر: آلية جديدة اتخذتها إدارة الجمارك عام 2000، وصارت منذ نوفمبر 2015 مخصصة فقط للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، بغرض توفير الظروف الإيجابية والإنتفاع من التسهيلات التي تتيح تقليص آجال تسليم البضائع والإفراج عنها لصالح المتعاملين الاقتصاديين. حيث يتم ذلك مباشرة بعد تسديد الضرائب والرسوم الجمركية، أو ضمان دفعها لأجل، فهذا المسرب مخصص للتصاريح الجمركية الخاصة بالبضائع منخفضة المخاطر والغير خاضعة للشروط الشكلية الإدارية الخاصة. إنما تنقل الرقابة عليها وفحص مستنداتها، وإخضاعها للمعاينة الفعلية إلى الرقابة اللاحقة، وعادة ما يتم انتقاء البضائع التي تمر عبر المسرب الأخضر وفقا لهذه المعايير: طبيعة ومدشأ البضائع المستوردة ومسارها، طبيعة المتعامل الاقتصادي المستورد ومساره الجبائي.

بعد ثلاثة أعوام من انطلاق العمل بآلية المسارب، سجل العمل بآلية المسرب الأخضر معدلات ضعيفة جدا، بلغت 2,9% و 3,4% من مجموع التصاريح المتعلقة بالسلع الموجهة للاستهلاك سنتي 2002 و 2003 على التوالي، ولا تزال حتى اليوم كذلك ضعيفة، ولم يعط هذا الإجراء الأثر المأمول من التسهيلات الجمركية، لذلك من الضروري تخفيف معايير الإستفادة من آلية المسرب الأخضر وتحقيق معدل التصاريح، التي تمر عبر هذه الآلية، المخطط له من قبل إدارة الجمارك وهو 50%.

ومن الضروري أيضا وضع هذه المتطلبات في الإعتبار:

- إبراز فوائد منح الإعتماد وتخفيف إجراءات الإفصاح لصالح المتعاملين الإقتصاديين؛
- توسيع دائرة القطاعات المشمولة بالإعتماد، فهي لا تشمل سوى المنتجين؛
- إعطاء مديرية الإستعلام وإدارة المخاطر حق منح الإعتمادات؛
- وضع التصاريح الجمركية الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين ضمن المسرب الأخضر، مع تحديد حد أدنى وآخر أقصى من الرقابة العشوائية عليها كإجراء رادع؛
- القيام بأعمال التدقيق على فترات للعمليات الجمركية التي ينفذها المتعاملون الاقتصاديون وتوقيع أقصى العقوبات حال ارتكابهم مخالفات خطيرة؛
- توفير دورات تدريبية للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.

❖ **المسرب الأصفر:** قبل أن تعطي إدارة الجمارك الموافقة على رفع البضائع، تخضع الوثائق والمستندات المقدمة للتدقيق من أجل التحقق من أنها تتطابق مع الواقع العملي، فالمسرب الأصفر يسمح بعد ذلك بالإفراج عن البضائع التي تستجيب للشروط والإجراءات الإدارية الشكلية، مع ضرورة دفع الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.

❖ **المسرب الأحمر:** يقتضي هذا المسرب أن تعين البضائع معاينة فعلية، وفيه تباشر إدارة الجمارك أيضا أعمال التدقيق الوثائقي للتأكد من مدى صحة التصاريح الجمركية وكل الوثائق الأخرى المرفقة، وهذه إجراءات ضرورية قبل إعطاء إدارة الجمارك الموافقة على رفع البضائع ودفع المستحقات المالية.

● **مرحلة التدقيق والمراجعة:** تتعلق بعمل وحدات التخليص التي تقوم بالتدقيق وفحص وثائق ومستندات المسربين الأصفر والأحمر، والمراجعة اللاحقة لمستندات المسرب الأخضر بعد الإفراج الجمركي، فإذا أسفرت أعمال وحدة التدقيق على أن الوثائق تتطابق مع الواقع، تحول بيانات المسرب الأصفر إلى المسرب الأخضر، وفي المسرب الأحمر يتم التدقيق في وثائقه وتحويل بياناته إلى المعاينة الفعلية، التي تركز على الجوانب والأسباب التي دفعت إلى تصنيفها في المسرب الأحمر، فإن أسفرت عن نتائج غير مطابقة فعندئذ يجري استيضاح الأمر للبحث في المخالفة، وإن لم تسفر المعاينة عن اكتشاف أي مخالفة، يتم تحويل مسرب البضائع من المسرب الأحمر إلى المسرب الأخضر لأجل تصفية البيانات ورفع البضائع.

● **مرحلة التصفية:** تعد مرحلة دفع الضرائب والرسوم المستحقة آخر مراحل نظام سيغاد لمعالجة البيانات الجمركية، إذ يتمكن المصريح من رفع البضائع المصريح بها مباشرة بعد حصوله على إشعار التصفية، وتسديد قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة.

■ **تطوير نظام سيغاد SIGAD:** بالرغم من الجهود المتواصلة لتطوير نظام سيغاد، فلا تزال الكثير من القضايا التي يتعين النظر فيها مثل:

- قلة وقدم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وغياب شبكة اتصال قوية؛
- توسيع النظام ليغطي كافة جوانب العمل الجمركي الأخرى، وتمديده حتى يغطي كافة الكاتب الجمركية عبر الإقليم الجمركي؛
- تعميم استعمال نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالتالي أنظمة حوسبة الإجراءات الجمركية؛
- دعم جهود إنفاذ المعايير الدولية، كنظام تبادل المعلومات إلكترونيا لخدمة الإدارة والتجارة والنقل (EDIFACT)، والتصريح الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني؛
- تكثيف التكوين والتدريب لفائدة الموظفين والمتعاملين مع الإدارة الجمركية لتسهيل التعامل مع سيغاد؛
- تقوية وتوسيع شبكة توصيل المعلومات، سواء شبكة الاتصال الداخلية أو الخارجية للإدارة الجمركية، وضمان توفرها على متطلبات المرونة والأمان والإستمرار.

سعيًا من إدارة الجمارك وللتكفل بمثل هذه القضايا الأساسية، فإن أعمال التطوير جارية على نظام سيغاد، اعتمادًا على الكوادر المحلية إضافة إلى الكوادر الخارجية المتخصصة في مجال تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات. منذ 2019، أطلق مشروع النظام المعلوماتي الجديد بالشراكة مع إدارة الجمارك في كوريا الجنوبية، الذي يتضمن 15 وحدة معلوماتية، وفق تصريح أحد المسؤولين بإدارة الجمارك خلال فعاليات الإحتفال بيوم الجمارك العالمي يوم 2021/01/26، تحت إشراف الوزير الأول عبد العزيز جراد، ومع بداية 2021 انتهى المشروع من مرحلة أعمال إعادة هندسة العمليات وتطوير نموذج الأعمال الجمركية المستقبلي، كما انطلقت مرحلة التحليل والنمذجة الحاسوبية في نفس السنة، وينتظر أن تتسلم إدارة الجمارك وحدات نظام المعلومات الرئيسية في 2022، واستلام ما تبقى من الوحدات المعلوماتية في السنة الموالية 2023.

كما أن مشروع النظام المعلوماتي الجديد يتضمن مشروع الشباك الجمركي الموحد، الذي من شأنه أن يمكن إدارة الجمارك من تبادل المعلومات إلكترونيا مع مختلف الأطراف المتدخلة في التجارة الخارجية، لخدمة الإدارة والتجارة والنقل.

4. **النتائج العامة للتطوير الجمركي:** يترجم تنفيذ برامج إصلاح وتحديث الجمارك الجزائرية تأكيدها على تبني توصيات منظمة الجمارك العالمية WCO، واحترام قواعد منظمة التجارة العالمية WTO، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمجال

التجارة الدولية، كما يترجم في ذات الوقت الرغبة في تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية المتبعة، تحقيقاً لأهداف تبسيط إجراءات التجارة الدولية.

ولقد حققت برامج تطوير وإصلاح العمل الجمركي النتائج التالية على مستويات عدة:

1.4. على مستوى التشريع الجمركي: تمثلت نتائج إصلاح التشريع الجمركي في:

- تعديل قانون الجمارك 07-79 الصادر عام 1979 بالقانون 10-98 المعدل والمتمم له، وذلك لينسجم مع أحكام اتفاقية كيوتو المعدلة سنة 1999، كما أجري تعديل ثان بالقانون 04-17، المعدل والمتمم لقانون الجمارك ذاته ذلك تعميقاً للإصلاحات الجمركية، وتحقيقاً لكفاءة إدارة الجمارك.

- إصلاح التعريفات الجمركية، على مستوى الفئات الضريبية بتخفيض عددها ليصبح أربع 04 فئات مع الإعفاء، وعلى مستوى المعدلات القصوى بتخفيضها إلى حدود 30% فقط عام 2002، ثم ارتفع هذا المعدل إلى الضعف 60% ابتداء من عام 2018، بدافع توفير الحماية للاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى تعديل المدونة التعريفية من 8 أرقام إلى 10 أرقام لأجل الوصف الدقيق للبضائع، والتقسيم الحقيقي للتقييمات التعريفية لتوافق المبادئ الثابتة في النظام المنسق HS.

2.4. على مستوى الإجراءات الجمركية: تحقق ما يلي:

- تطوير الإطار التنظيمي للهيكلية الإدارية للجمارك حتى يلبي أكثر متطلبات وظروف العمل الجمركي، بالتركيز على الفصل بين المسؤوليات وتطبيق نظام اللامركزية:

- تخفيف الإجراءات الجمركية الشكلية، خاصة ما ارتبط بإنشاء مخازن ومساحات الإيداع المؤقت، ووضع حلول جديدة تتعلق بنقل البضائع المستوردة عبر خطوط السكك الحديدية إلى منصات إمداد خارج الموانئ، وإيصالها إلى مالكيها في أقرب وقت ممكن، مثل منصة تكستر (Tixter) ببرج بوعريبرج، أو لتهيئة البضائع المعدة للتصدير حتى تصبح جاهزة للتصدير بأقرب وقت:

- إدخال المرونة والفعالية على أحكام وشروط تطبيق التعريفات الجمركية، إذ أضحت مدونة التعريفات الجمركية بعشرة 10 أرقام بدلا من ثمانية 8، ما أدى إلى زيادة فعالية طرق تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية:

- تسهيلات جمركية أخرى مهمة، تتعلق بالنظم الجمركية الاقتصادية المختلفة وتعميم الاستفادة منها، تشجيعاً للمنتجين على توجيه منتجاتهم نحو التصدير، ورفع قدرتها التنافسية.

3.4. على مستوى النزاهة الجمركية: حققت الإدارة الجمركية هذه النتائج:

- تحسن إدارة الموارد البشرية بعد تنفيذ برامج إصلاحية طموحة، كزيادة معدل التأطير، وتحسن المستوى التعليمي للكوادر البشرية، وتنفيذ برامج تكوين جمركي تستجيب لاحتياجات الجمارك المتخصصة:

- التوجه الجديد نحو لامركزية إدارة الموارد البشرية، واعتماد الشفافية والنزاهة كمعيار أساسي في التعيين في المناصب والترقية، والأخذ بمعيار تقدير الأداء لا الأقدمية في العمل:

- ميكنة الأعمال الإدارية المرتبطة بالموارد البشرية، بما يساعد على إدارة أفضل لأعمال التوظيف، وضبط المسار الوظيفي والأداء، والأجور وتطوير النزاهة الجمركية:

- دعم إدارة الجمارك بالموارد المالية الضرورية، بما يدعم برامج التكوين والتدريب، وجودة حياة العاملين في القطاع.

4.4. على مستوى نظام الجمركة الآلية "سيغاد": أسفرت برامج الإصلاح والتحديث في هذا الجانب على ما يلي:

- يجري حاليا بناء نظام معلوماتي جديد مع الشريك الكوري الجنوبي، في سبيل تطوير النظام الآلي لمعالجة البيانات الجمركية وتسريع عمليات جمركة البضائع عبر الحدود، خاصة عبر الموانئ، حيث لا تزال تكاليف إجراء عمليات الاستيراد أو التصدير واحدة من أعلى التكاليف، فمثلا تبلغ تكاليف تحضير الوثائق ثلاثة أضعاف نظيرتها في المغرب، والوثائق المطلوبة في تنفيذ الإستيراد أعلى بمرتين من تلك المطلوبة في الدول العربية، وتكاليف استيراد حاوية واحدة من بين أعلى التكاليف بين الدول العربية.

فنظام الجمركة الآلية "سيغاد" فشل في تطوير شراكة الجمارك مع المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، ونتج عن ذلك انخفاض معدل الاستفادة من المسرب الأخضر.

- تتم عملية التخليص الجمركي بالكامل تقريبا عبر نظام "سيغاد"، ورغم اعتماد التصريح الإلكتروني أيضا، فإن الوقت المستغرق الذي تحتاجه البضائع لعبور الموانئ طويل، ويتسبب في زيادة غير مبررة في التكاليف.

لذلك فالنظام المعلوماتي الجديد يتضمن تجسيد مشروع الشباك الجمركي الموحد، الذي سينهي كل إجراء يدوي في أعمال الجمركة في كل المكاتب الجمركية، ويسمح بتسريع عمليات التخليص الجمركي على البضائع.

5. أثر تطوير العمل الجمركي على التسهيل التجاري: أثبتت أعمال التطوير الجمركي بتحقيق بعض المكاسب، كتحسين أعمال الرقابة الجمركية على البضائع، بفضل تنوع مصادر المعلومات، وتسهيل تبادلها مع الأطراف المتدخلة في سلسلة التجارة الخارجية. وتخفيض معدل فترات الإفراج الجمركي من ثلاثة أسابيع إلى أقل من أسبوع، بالرغم من كونه بعيد عن المعدلات الدولية للإفراج، لكن يعتزم تخفيضه إلى ثلاثة أيام فقط.

ولمعرفة أثر تطوير العمل الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر، سنستعرض عدة مؤشرات كالتالي:

1.5. أثر التطوير على تخفيف إجراءات الجمركة:

يمكن معرفة أثر تطوير العمل الجمركي على تخفيف الإجراءات الجمركية من زاويتين: قياس معدل المعاينة الفعلية للبضائع، مع قدرة نظام تقييم المخاطر على تحديد مستويات المخاطر وانتقاء البضائع التي يجب إخضاعها للمعاينة الفعلية (الفحوص الحسية)، وقياس معدل الإفراج الجمركي.

■ **معدل المعاينة الفعلية للبضائع:** قبل البدء ببرنامجي التطوير الجمركي كانت جميع الواردات تخضع للمعاينة الفعلية لكن بعد تنفيذ برنامجي التطوير غدت الرقابة الجمركية تعتمد على آلية إدارة المخاطر، مما قلل من حجم البضائع الخاضعة للمعاينة الفعلية، لكن يبقى معدل البضائع الخاضعة للرقابة البعيدة، التي يجري توجيهها نحو المسرب الأخضر ضعيفا لا يتعدى 5% من مجموع التصاريح المسجلة في الإقليم الجمركي، وهذا معدل بعيد جدا عن المعدل المستهدف من دائرة الجمارك وهو 50%.

جدول 2: عدد التصاريح المسجلة في المسرب الأخضر بمينائي الجزائر وبجاية

السنة	2007	2008	2020
نسبة التصاريح المسجلة في المسرب الأخضر بميناء بجاية	%6,1	%0,68	-
نسبة التصاريح الخاصة بالتصدير المسجلة في المسرب الأخضر بميناء بجاية	%2,13	%1,03	-
نسبة التصاريح المسجلة في المسرب الأخضر بميناء الجزائر	-	-	%12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- محمد جنين: التسهيلات الجمركية وأثرها على المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة سفيتال، مذكرة التخرج، المدرسة الوطنية للإدارة، 2009.

- KENZA MEFTI : les instruments douaniers d'incitation et de promotion des investissements, Direction régionale des douanes de Sétif, Mémoire de fin d'étude, l'Ecole nationale d'administration, 2009.

- المديرية العامة للجمارك، تصريح مدير المديرية الجهوية للجمارك بميناء الجزائر، أمام الصحافة والمسؤولين المحليين في إطار الاحتفال بيوم

الجمارك العالمي 2021/09/26.

يظهر الجدول أعلاه الثقل الكبير لعمليات تحليل واستهداف المخاطر على مستوى مينائي بجاية ومدينة الجزائر، سواء في فترة تطبيق برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010، أو في فترة تطبيق البرنامج الثاني مخطط الجمارك الاستراتيجي (2016-2019)، ولعل غياب قاعدة بيانات موثوقة، وقلة الثقة في علاقة الجمارك بالمتعاملين الاقتصاديين والتضييق في منحهم الاعتماد، كانت من الأسباب الرئيسية لإخضاع جميع الواردات تقريبا للرقابة الفعلية بميناء بجاية خلال سنة 2008، بنسبة قاربت 100%، وكذلك الحال تقريبا بميناء مدينة الجزائر- كأهم ميناء في الجزائر- بنسبة 88% مما يتسبب في إطالة زمن الإفراج الجمركي، ويضاعف تكاليف العبور ويعقد الإجراءات الجمركية.

■ **معدل الإفراج الجمركي:** إن قياس زمن التخليص الجمركي (دو وولف ووسكول، 2006، صفحة 73) مؤشر مهم جدا في قياس فعالية إدارة الجمارك، ومراقبة مدى التقدم في إنجاز برامج التطوير الجمركي. والوقت المستغرق في التخليص على البضائع، وكشف الفروق بين مختلف البضائع والموائى وأوضاع الاستيراد، طويل جدا، إذ كان يقدر بـ 21 يوما في المتوسط في الموائى حتى بداية 2020، ثم تحسنت فترة الإفراج الجمركي قليلا في المتوسط إلى حدود 5 خمسة أيام خلال سنة 2020 (جول، 2020)، ويقدر معدل الإفراج الجمركي اليوم في 2022 في المتوسط بثلاثة 3 أيام (خالدي ن، 2020).

يظهر هذا المؤشر تحسنا كبيرا في قدرة إدارة الجمارك على تخفيض الوقت المطلوب للإفراج الجمركي من 21 يوما إلى 3 أيام فقط بفضل برامج التطوير المعتمدة، لكن تقديرات زمن التخليص هذه تبدأ فقط في وقت تسجيل التصريح الجمركي في نظام "سيغاد"، بمعنى أن مرحلة الإفراج الجمركي هي جزء من الوقت الإجمالي لمكوث البضائع، ولا يغطي فترة انتظار تقديم التصريح الجمركي بعد وصول البضائع.

وبالرغم من ذلك يبقى هذا المعدل جيد مقارنة بالمعدلات السابقة، غير أن مقارنته بمعدلات الإفراج لدى معظم الدول نجد أنه بعيد جدا عنها. حتى أن وحدة قياس الزمن فيها تعد بالدقائق وليس بالأيام، كمعدل الإفراج الجمركي في سنغافورة الذي يقدر بحوالي 30 دقيقة.

2.5. أثر التطوير على الإيرادات الجمركية:

لمعرفة أثر التطوير الجمركي على إيرادات الضرائب الجمركية، وإسهامه في تشجيع الصادرات من غير المحروقات، قمنا بتحديد فترتين زمنيتين مختلفتين، الأولى تمتد من 2011 إلى 2013، وهي الفترة التي تلت برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية الممتد من 2007 إلى 2010. بينما الثانية تمتد من 2018 إلى 2020، حيث أن المخطط الاستراتيجي للجمارك جرى تنفيذه بين 2016-2019.

جدول 3: تطور الإيرادات الجمركية والضريبية للفترتين (2011-2013) و (2018-2020)

الوحدة: مليار دج

السنة	2011	2012	2013	2018	2019	2020
الإيرادات الجمركية	579	790	938	1026	1098	1035
إيرادات الضرائب النفطية	3297	3199	1616	2350	2518	-
إيرادات الضرائب الكلية (عادية + نفطية)	4865	4880	3895	6390	6567	-
نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات العادية	%36,9	%47	%45	%25,4	%27,12	-
نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات النفطية	%17,56	%24,7	%58	%43,66	%43,61	-

Source: Direction Générale des Douanes, Direction des Etudes et de la Prospective.

من الجدول أعلاه، نلاحظ اتجاهها تصاعديا في الإيرادات الجمركية للفترة الأولى الممتدة بين 2011-2013 بمعدل 62% إذ حققت مبلغ إيرادات جمركية إجمالية تقدر بـ 938 مليار دينار في 2013، مقابل 579 مليار دينار في 2011، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط فوق عتبة الـ 100 دولار وارتفاع الواردات من السلع بمعدل 16,1% في تلك الفترة، وأدى التحسن في الإيرادات الجمركية إلى تزايد نسبة إسهام الإيرادات الجمركية في الإيرادات العادية، وفي الإيرادات النفطية من 36,6% إلى 45%، ومن 17,56% إلى 58% على التوالي، ويظهر ذلك تحسن الوزن النسبي للإيرادات الجمركية.

أما بالنسبة للفترة الثانية الممتدة من 2018 إلى 2020 فقد عرفت الإيرادات الجمركية تذبذبا واضحا، إذ ارتفعت بين سنتي 2018-2019 بواقع 72 مليار دينار، ثم انخفضت في السنة الموالية 2020 بواقع 63 مليار دينار، متأثرة بانتشار جائحة كورونا في جميع بلدان العالم، وتراجع جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية بفعل الإغلاق العام، لكن إسهام الإيرادات الجمركية في الإيرادات العادية تراجع بشكل كبير مقارنة بالفترة الأولى، ليصل إلى 26% في المتوسط بعدما كان 43% في المتوسط، بينما أضحى الإيرادات الجمركية تشكل ما نسبته 43,6% من الإيرادات النفطية في الفترة الثانية 2018-2020 مرتفعة عن الفترة الأولى التي حققت فيها نسبة أضعف تعادل 33,4%. مستفيدة من تراجع نسبي في أسعار النفط، وارتفاع حجم الصادرات غير النفطية إلى أكثر من 2,5 مليار دولار في المتوسط.

والملاحظ أن الإيرادات الجمركية المحققة في فترة 2018-2020، وحتى سنة 2021 كانت متقاربة في القيمة فيما عدا سنة 2019، التي حققت إيرادات تفوق 1098 مليار دينار، وذلك بالرغم من التراجع المستمر المسجل في حجم الواردات لذات الفترة، والمقدر بـ 25,5%، ويؤشر ذلك على الأثر الإيجابي لتطوير إدارة الجمارك، وتحسن قدرة الجمارك على التحصيل الجبائي وتعزيز الفعالية والمتابعة خاصة بعد وضع مخطط الجمارك الاستراتيجي 2016-2019 موضع التنفيذ، الذي سمح بتعزيز إيرادات الجمارك ومكافحة مختلف الآفات على الحدود الجمركية.

جدول 4: تطور قيمة الصادرات والواردات للفترة 2011-2013 و 2018-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	2011	2012	2013	2018	2019	2020
قيمة الواردات	47 247	50 376	54 852	46 197	41 934	34 391
قيمة الصادرات	73 489	71 866	65 917	41 170	35 823	23 796
الميزان التجاري	26 242	21 490	11 065	-5 027	-6 111	-10 595
صادرات المحروقات	71 427	69 804	63 752	38 340	33 243	21 541
الصادرات غير النفطية	2 062	2 062	2 165	2 830	2 580	2 255
نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات	%2,80	%2,86	%3,28	%6,87	%7,20	%9,47

Source : - www.douane.gov.dz - www.worldbank.org

يظهر الجدول أعلاه أن الميزان التجاري في الفترة الأولى الممتدة من 2011 إلى 2013 قد حقق نتائج حسنة جدا، رغم تراجعها بأكثر من 57% بين بداية ونهاية الفترة، وسبب النتائج الإيجابية يعود إلى ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق سقف 110 دولار في المتوسط، وعلى النقيض من ذلك فقد حقق الميزان التجاري للفترة الثانية 2018-2020 نتائج سلبية، بتسجيل عجوزات متتالية على طول الفترة. ويرجع العجز إلى تراجع أسعار النفط في هذه الفترة إلى النصف مما كانت عليه في الفترة الأولى، كما يظهر في الجدول أن صادرات المحروقات تستحوذ على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في الفترة الأولى، أما في الفترة الثانية فصارت صادرات المحروقات لا تشكل سوى 92% من إجمالي الصادرات، وذلك راجع أساسا إلى انخفاض صادرات المحروقات بأكثر من 45% في المتوسط، الناتجة عن انخفاض أسعار النفط من جهة، والتوجه نحو التنوع الاقتصادي في إطار برنامج الحكومة (أيمن بن عبد الرحمان، 2021)، وكذلك تعميق الإصلاحات الجمركية وتطوير الجمارك وزيادة التسهيلات الجمركية وتسريع مسار التحول الرقمي (خالدي ن.، لقاء مدير الجمارك العام السيد نورالدين خالدي مع المتعاملين الاقتصاديين للولايات الحدودية الشمالية الشرقية، 2022)

والملاحظ أن الصادرات غير النفطية، في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013، كانت تمثل في المتوسط 2,98% من إجمالي الصادرات، لكنها تطورت في الفترة الثانية 2018-2020، ووصلت في 2020 إلى حدود 9,47% محققة أكثر من 2,25 مليار دولار، بل تضاعفت في السنة الموالية 2021 محققة قيمة غير مسبوقة في الجزائر، إذ بلغت 4,5 مليار دولار في 11 شهرا من نفس السنة، ويؤشر هذا التطور الإيجابي لإسهام الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات إلى نجاح نسبي للإجراءات التحفيزية التي تطبقها إدارة الجمارك، والتسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الإقتصاديين، وتدنية الوقت الضروري للإفراج الجمركي عن البضائع المصدرة، إضافة إلى تسهيلات أخرى من طرف قطاعات أخرى متدخلة في التجارة الخارجية.

6. خاتمة:

لقد سعينا في هذه الدراسة إلى الوقوف على برامج الإصلاح وتحديث الجمارك الجزائرية، وأثر تطوير إدارة الجمارك على التسهيل التجاري. وكانت البداية بتشخيص الأوضاع السائدة في الإدارة الجمركية، وظروف أداء الأعمال الجمركية، التي اتسمت بتداخل وكثرة الإجراءات الجمركية وتعقدها، مما انجر عنها أزمات تخليص طويلة ومرهقة أدت إلى تنامي ظاهرة التأخير التجاري استيرادا وتصديرا، ثم عرضنا استراتيجية تطوير الأعمال الجمركية، منذ بدأ العمل على وضع أول برنامج تعديل وإصلاح الجمارك الجزائرية عام 1994، التي ارتكزت على خمسة ركائز أساسية تمثلت في:

- تطوير البيئة التشريعية الجمركية، من خلال تعديل قانون الجمارك رقم 79-07 عامي 1998 و2017، ليتواءم مع الاتفاقيات الدولية المؤطرة للتجارة الدولية؛

- تطوير وتبسيط نظم العمل والإجراءات الجمركية عبر تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك، لأجل التكفل الأفضل بمتطلبات وظروف أداء الأعمال الجمركية، بالتركيز على الفصل بين المسؤوليات وتخفيف الإجراءات الجمركية واقتراح حلول جديدة لتسهيل الإجراءات الجمركية وتسليم البضائع، إضافة إلى الاهتمام بعنصري المرونة والفعالية في تطبيق أحكام التعريف الجمركية، والاستفادة من النظم الجمركية الاقتصادية؛

- تطبيق نظام إدارة المخاطر والرقابة اللاحقة بدرجات متباينة من التعقيد والنجاح، عملا بمبدأ ترشيد أعمال الرقابة والمعاينة الفعلية للبضائع، وهنا وجدنا أن هذا النظام يعرف شحا كبيرا في المعلومات المغذية له لتحديد مصادر الأخطار ومستويات الرقابة المطلوبة؛

- تطوير النزهة الجمركية، التي عرفت بعض التحسن، لكن برامج تنمية الموارد البشرية وتطوير النزاهة الجمركية لازالت في حاجة إلى متابعة وتحسين، بالخصوص في مجالات الأجور والمردودية والتأهيل وتحسين المستوى؛

- ميكنة العمل الجمركي وتطوير نظام الجمركة الآلية للبضائع، الذي يوفر المعالجة الآلية لميادين عديدة تخص الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية، أخذا في الاعتبار متطلبات الوضوح والشفافية التي تدعمها المنظمات الدولية، وأهمها منظمة الجمارك العالمية WCO، ومنظمة التجارة العالمية WTO؛

وقد اظهر نظام تشخيص الجمركة الآلية أنه يستجيب ببطء كبير للممارسات التجارية العالمية المرتكزة على الاستعمال المكثف للتجارة الالكترونية، لكن يجري حاليا تدارك هذا التأخر ببناء نظام معلوماتي جديد مع الشركاء في كوريا الجنوبية لتطوير وإدامة هذا النظام، وبالتالي زيادة انسياب حركة التجارة الخارجية في الجزائر، إذ تبين أن تطوير الإدارة الجمركية والعمل الجمركي وعصرنته رهين ببناء وتطوير نظام معلوماتي جديد يستجيب للممارسات التجارية العالمية وللتطورات الهائلة في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانتهينا بمحاولة رصد الآثار المترتبة عن استراتيجية تطوير الإدارة والعمل الجمركي على التسهيل التجاري، إذ أن للطريقة التي تدار بها إدارة الجمارك والإجراءات الجمركية تأثير مباشر وملحوس على زيادة واتساع دائرة التسهيلات التجارية. فكلما كانت إجراءات خفيفة ومبسطة ومضبوطة، كلما زادت سرعة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، وتوسعت التحصيلات والعوائد الجمركية.

من خلال معرفة الأثر على تخفيف الإجراءات الجمركية تبين لنا من عرض الجداول التي ترصد معدل المعاينة الفعلية للبضائع، أن هذا المعدل مرتفع جدا ويقترّب من 95% من مجموع التصاريح الجمركية، مما يدل على أن نظام تقييم المخاطر غير قادر على تحديد مستويات المخاطر وتحديد البضائع المستهدفة، ويفتقر إلى قاعدة بيانات ذات مصداقية تمكنه من تقليص آجال الإفراج الجمركي وتكاليف العبور، التي تشير إلى أنها بعيدة كثيرا عن المعايير العالمية، أما الأثر على الإيرادات الجمركية فوجدنا أنها عرفت ارتفاعا مهما في الفترة الأولى، بينما كانت متذبذبة في الفترة الثانية، متأثرة في الأولى بالارتفاع الكبير في أسعار النفط وحجم الواردات، وفي الثانية بانخفاض أسعار المحروقات وتراجع حجم الواردات، وتراجع الأنشطة الاقتصادية بفعل جائحة كورونا، ومن خلال المقارنة بين إسهام الإيرادات الجمركية في الإيرادات العادية في الفترتين فإن معدلاته تراجعت في الفترة الثانية بشكل كبير عن الفترة السابقة، وعلى صعيد إسهام الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات النفطية فقد ارتفعت في الفترة الثانية عن الفترة الأولى، مستفيدة من عوامل عديدة أهمها تراجع أسعار النفط، وارتفاع حجم الصادرات غير النفطية، والملاحظ أن حجم الصادرات غير النفطية مؤشر مهم، يظهر الأثر الإيجابي لتطوير وتحسين الأعمال الجمركية، وتعزيز الفعالية والمتابعة في تحصيل الضرائب الجمركية في الفترة الثانية من الدراسة، وهذا يعكس تراجع نسبة صادرات المحروقات من 97% في الفترة الأولى، إلى 92% من إجمالي الصادرات في الفترة الثانية، ونعتقد أن هذا التطور الإيجابي يعطي دفعا قويا لإدارة الجمارك نحو بذل جهود أكبر في سبيل تنوع الصادرات غير النفطية، بالتوجه نحو المزيد من الإجراءات التحفيزية والتسهيلات الجمركية أخذا بمبادئ التسهيل التجاري الدولية، وتعزيز دورها الجبائي والاقتصادي الجديد.

7. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية. (2017). القانون 04-17 الصادر في 16 فبراير 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 79-07 الموافق ل 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك. (المطبعة الرسمية) (11)، 66-74.
2. الجريدة الرسمية. (2017). القانون رقم 07-79 المتضمن قانون الجمارك. (30). (المطبعة الرسمية) الجزائر. الجزائر.
3. الجريدة الرسمية. (2008). المرسوم التنفيذي رقم 08-63 المؤرخ في 24/02/2008، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك. (المطبعة الرسمية) (11).
4. الجريدة الرسمية. (1990). المرسوم التنفيذي رقم 90-324 المؤرخ في 20/10/1990، المتعلق بتنظيم المديرية العامة للجمارك. (المطبعة الرسمية) (45).
5. الجريدة الرسمية. (1993). المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 27/12/1993، المتعلق بتنظيم إدارة الجمارك الجزائرية. (المطبعة الرسمية)
6. الجريدة الرسمية. (2017). قانون الجمارك 04-17 المعدل والمتمم لقانون 07-79، المواد 82 إلى 91 مكرر 1. (المطبعة الرسمية) (11).
7. الجريدة الرسمية. (2017). قانون الجمارك 04-17 المعدل والمتمم للقانون 07-79، المادتان 92 و92 مكرر 1. (المطبعة الرسمية)
8. الجريدة الرسمية. (2017). قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27/12/2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018. (المطبعة الرسمية) (76).
9. المديرية العامة للجمارك. (2007). برنامج عصنة الجمارك الجزائرية 2007-2010. الجزائر، الجزائر: CNID.
10. نور الدين خالدي. تصريح الرئيس المدير العام لمجمع الخدمات المينائية (Serport) عن سن قانون تنظيمي جديد لدراسة حلول جديدة تتيح التسليم المباشر للحاويات إلى مالكيها عبر منصات لوجستية موصولة بشبكات السكة الحديدية، بعيدا عن الموانئ. بت. تاريخ الاسترداد 08 01 2021، من <https://www.elbilad.net>
11. عبد العالي بورويس. (2014). تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي. الجزائر، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
12. لاشين، عبد القادر فتحي، أبو الفتوح، جلال الدين، سلمان، عبد الحميد عمر، وآخرون. (2008). تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية. 2. 1-347. القاهرة، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية.
13. لوك دو وولف، و خوسيه ب وسكول. (2006). دليل تحديث الجمارك. (مروان غرابية، المترجمون) القاهرة، مصر: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية.
14. نور الدين خالدي. تصريح السيد نورالدين خالدي، المدير العام للجمارك، بمناسبة زيارة عمل وتفقد لولاية وهران. تاريخ الاسترداد 27 04 2021، من <https://www.aps.dz/ar/economie>
15. نور الدين خالدي. جلسة استماع للمدير العام للجمارك أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني خصصت للإجراءات الجمركية الجديدة المقترحة في قانون المالية لسنة 2020. تاريخ الاسترداد 20 12 2020، من <http://aps.dz/ar/economie>
16. أيمن بن عبد الرحمان. (2021، 09 21). عرض مخطط عمل حكومة السيد أيمن عبد الرحمان أمام أعضاء مجلس الأمة. تاريخ الاسترداد 15 03 2022، من <https://aps.dz/ar/economie>
17. نور الدين خالدي، لقاء مدير الجمارك العام السيد نورالدين خالدي مع المتعاملين الاقتصاديين للولايات الحدودية الشمالية الشرقية بعنابة. وقد حثم فيها على تنويع الصادرات غير النفطية وترقية مداخلها، تجسيديا للتوجه الاستراتيجي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 11 03 2022، من <https://aps.dz/ar/economie>
18. Dircetion Generale des douanes. (2007). Présentation SIGAAD. (CNID, Éd.) Alger.
19. Direction Generale Des Douanes. (2016). Plan stratégique des Douanes algériennes, 2016-2019. (CNTSID, Éd.) alger, Algerie.
20. Journal officiel. (2017). (Décret exécutif n° 17-90 du 20/02/2017, portant organisation et attribution de l'administration centrale de la Direction Générale des Douanes.). (i. officielle, Éd.) (13).
21. journal officiel. (2017). Code des Douanes 17-04 du 16/02/2017, article 78. (i. officielle, Éd.) (11).
22. journal officiel. (2017). Code des Douanes 17-04 du 16/02/2017, articles 66, 67, 71, 74, 75 et 75 bis. (i. officielle, Éd.) (11).
23. journal officiel. (2017). Code des Douanes 17-04 du 16/02/2017, articles 82 et suite. (i. officielle, Éd.) (11).
24. journal officiel. (2017). Décret exécutif n 90-17. °du 20 février 2017 portant organisation et attributions de l'administration centrale de la direction). imprimerie officielle.
25. journal officiel. (1993). Décret n° 93-334 du 27/12/1993, et l'arrêté interministériel du 24/10/1995. (i. officielle, Éd.) (86).
26. journal officiel. (2017). (Décret exécutif n° 17-90 du 20/02/2017, portant organisation et attribution de l'administration centrale de la Direction Générale des Douanes.). (i. officielle, Éd.) (13).
27. Wulf, D., Luc, Sokol, & B, J. (2005). Customs Modernization Handbook, Trade and Development. (w. bank, Éd.) Washington. Récupéré sur <https://openKnowledge.worldbank.org/handle/10986/7216> licence: cc By 3.0 IGO